



**Tikrit Journal of Administrative  
And Economics Sciences**  
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**The role of government agencies, organizations and specialized professional bodies in supporting the participation of accountants in the designing and developing of the accounting information system and its reflection on improving the financial performance of economic units**

An analytical study of the opinions of a sample of accounting and financial staffs working in private commercial banks in the Kurdistan Region / Iraq

Researcher: hayder Ismael fahdil  
College of Administration and Economics  
Salahaddin University-Erbil  
[Hayder.fahdil@su.edu.krd](mailto:Hayder.fahdil@su.edu.krd)

Assist. Prof. Dr. Ahmed Mohammed Abdulhafedh  
College of Administration and Economics  
Salahaddin University-Erbil  
[ahmed.khalel@su.edu.krd](mailto:ahmed.khalel@su.edu.krd)

**Abstract:**

This study aims to identify the role of government agencies, organizations and competent professional bodies whose have the expected impact in supporting the participation of accountants in the different stages of the process of designing and developing the accounting information system. In addition to study the reality of the accountants' participation in these stages, and indicate the importance of this participation, leading to analyzing the reflection (The effect) of this participation on improving the financial performance of the economic units. To achieve the objectives of the study the researchers, and in the practical side of the study, designed a questionnaire specifically for this study, which included a set of questions related to the variables and their dimensions, which were distributed to the sample consisting of (90) individuals, then they were used both the Statistical Package for Social Sciences (SPSS). The (Easy Fit) statistical program for analyzing the data, and through statistical analysis a number of conclusions have been reached. The most important of which is that there are no role for the government agencies, organizations and professional bodies in providing any kind of support for the participation of accountants working in banks (The study sample) in any stages of the designing and developing process of the accounting information system in these units. Which negatively affects the efficiency and effectiveness of these systems and thus limits the possibility of the system's contribution as an essential tool in supporting the financial performance of these units. Which leads to the recommendation of necessary to activate the role of these authorities to support this participation by carrying out a number of tasks, the most important of which is the issuance of instructions on the basis of which can determined the scope of the powers and responsibilities of the participation of accountants. As well as the organizing of seminars, conferences and workshops in coordination with the relevant authorities to clarify how to participate and develop it.

**Keywords:** Accounting information system, designing accounting information system, developing an accounting information system, accountants' participation, financial performance.

دور الجهات الحكومية والمنظمات والهيئات المهنية المختصة في دعم مشاركة  
المحاسبين في تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية وانعكاسها على تحسين  
الأداء المالي للوحدات الاقتصادية  
(دراسة تحليلية لآراء عينة من الكوادر المحاسبية والمالية العاملة في المصارف التجارية  
الخاصة في إقليم كردستان / العراق)

أ.م.د. أحمد محمد عبد الحافظ  
كلية الإدارة واقتصاد  
جامعة صلاح الدين-اربيل

الباحث: حيدر اسماعيل فاضل  
كلية الإدارة واقتصاد  
جامعة صلاح الدين-اربيل

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الجهات الحكومية والمنظمات والهيئات المهنية المختصة التي يتوقع تأثيرها في دعم مشاركة المحاسبين في المراحل المختلفة من عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية ودراسة واقع حال مشاركة المحاسبين في هذه المراحل، وبيان مدى أهمية هذه المشاركة، وصولاً إلى تحليل انعكاس (تأثير) هذه المشاركة على تحسين الأداء المالي للوحدات الاقتصادية، ولتحقيق أهداف الدراسة فلقد قام الباحثان وفي الجانب العملي من الدراسة بتصميم استمارة استبانة خاصة بهذه الدراسة، والتي تم فيها طرح مجموعة من الأسئلة ذات العلاقة بمتغيرات وأبعاد الدراسة، والتي تم توزيعها على العينة المكونة من (٩٠) فرداً، ثم قام الباحثان بعد ذلك باستخدام كل من برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) والبرنامج الإحصائي (Easy Fit) لمعالجة وتحليل البيانات، ومن خلال تحليل الإجابات فلقد تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات كان من أهمها عدم وجود أي دور للجهات الحكومية والمنظمات والهيئات المهنية المختصة في مجال تقديم الدعم لمشاركة المحاسبين العاملين في المصارف (عينة الدراسة) في مراحل عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية في هذه الوحدات، وهو ما يؤثر بشكل سلبي على كفاءة وفاعلية هذه النظم وبالتالي الحد من إمكانية مساهمة النظام كأداة أساسية في دعم الأداء المالي لهذه الوحدات، وهو ما يقود إلى التوصية بضرورة تفعيل دور الجهات المذكورة لدعم هذه المشاركة من خلال قيامها بعدد من المهام والتي تعد من أهمها قيامها بإصدار التعليمات التي يتم على أساسها تحديد نطاق صلاحيات ومسؤوليات مشاركة المحاسبين، فضلاً عن قيامها بتنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوضيح كيفية المشاركة وتطويرها.

**الكلمات المفتاحية:** نظام المعلومات المحاسبية، تصميم نظام المعلومات المحاسبية، تطوير نظام المعلومات المحاسبية، مشاركة المحاسبين، الأداء المالي.

المقدمة

تزايدت أهمية المعلومات في عصرنا الحاضر الذي يسمى في كثير من الأحيان بـ(عصر المعلوماتية) حتى أنها (المعلومات) أصبحت تعد كأحد عناصر العملية الإنتاجية في بيئة الأعمال الحديثة، وترتبط المعلومات بشكل مباشر في مجال العمل المحاسبي بوجود نظام المعلومات المحاسبية الذي يعد أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات النافعة والمؤثرة في اتخاذ القرارات المختلفة سواء منها ما يتعلق بالمستخدمين من داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها، ويعتمد نجاح

نظم المعلومات المحاسبية (اليديوية منها أو المحوسبة) بوصفه نظاماً مفتوحاً على وجود عدد من العوامل أو المتغيرات المؤثرة فيه، والتي يعتبر من أهمها مشاركة المحاسبون في المراحل المختلفة من عملية تصميم وتطوير هذه النظم (البحيضي ومقداد، ٢٠١٣: ٣)، حيث يعد دور المحاسبين دوراً أساسياً ورئيساً لما لهم من دراية بتفاصيل أعمال الوحدات الاقتصادية التي يعملون فيها من جانب، ولما لهم من معرفة بالأسس والقواعد والمعايير المحاسبية من جانب آخر.

إن لمشاركة المحاسبين في مراحل عملية تصميم وتطوير نظم المعلومات المحاسبية عدداً من الانعكاسات أو الآثار المهمة والتي يعد من أهمها هو ما ينتج عن هذه المشاركة من تحسين عملية اتخاذ القرارات المختلفة وعلى صعيد المستويات الإدارية المختلفة، وهو ما يقود بالنتيجة إلى تحسين أداء الوحدات الاقتصادية وبالتالي تحسين نتائجها. وتأتي هذه الدراسة في محاولة لدراسة دور الجهات الحكومية والمنظمات والهيئات المهنية الراعية لمهنة المحاسبة فيما يتعلق بتقديم الدعم لمشاركة المحاسبين في المراحل المختلفة لعملية تصميم وتطوير نظم المعلومات المحاسبية، ومن ثم بيان أهمية مشاركة المحاسبين في هذه المراحل كأداة يمكن من خلالها المساهمة في تحسين الأداء المالي للوحدات الاقتصادية.

### المبحث الأول: منهجية الدراسة ودراسات سابقة

#### أولاً. منهجية الدراسة:

**مشكلة الدراسة:** تمثل مشاركة المحاسبين في المراحل المختلفة لعملية تصميم وتطوير نظم المعلومات المحاسبية مطلباً مهماً ومؤثراً في مجمل نشاط الوحدة الاقتصادية وأدائها لمهامها بصورة سليمة، لما للمحاسبين من دراية بتفاصيل عمل الوحدة ونشاطها وما تستلزمه هذه الأنشطة من موارد مالية وغير مالية، وتكمن مشكلة الدراسة في عدم وضوح واقع مشاركة المحاسبين في المراحل المختلفة من عملية تصميم وتطوير نظم المعلومات المحاسبية في البيئة المحلية، وهو ما يتصل بمدى أهمية الدور الذي يمكن أن تقدمه الجهات الحكومية والمنظمات والهيئات المهنية الراعية لمهنة المحاسبة التي يمكن أن تحد أو تعيق من هذه المشاركة والتقليل من أهميتها، وتقوم أركان الدراسة على أساس عدد من الأسئلة التي يمكن من خلال الإجابة عنها الوصول إلى تحقيق الفكرة الرئيسية للدراسة وهذه الأسئلة هي:

١. ما هي أهمية مشاركة المحاسبين في مراحل عملية تصميم وتطوير نظم المعلومات المحاسبية؟
  ٢. هل تقوم الجهات الحكومية والمنظمات والهيئات المهنية الراعية لمهنة المحاسبة في البيئة المحلية بتقديم الدعم لمشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظم المعلومات المحاسبية؟
  ٣. ما هي الآثار المتوقعة للدعم المقدم من قبل الجهات الحكومية والمنظمات المهنية في تفعيل مشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظم المعلومات المحاسبية؟
  ٤. ما هي الانعكاسات (الآثار) المتوقعة لمشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظم المعلومات المحاسبية على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية؟
- أهمية الدراسة:** تنبع أهمية الدراسة من الآتي:

١. أهمية المعلومات التي تعد مورداً اقتصادياً مهماً في عصرنا الحاضر.
٢. أهمية نظم المعلومات المحاسبية الذي يعد أحد أهم الأنظمة المعلوماتية في الوحدات الاقتصادية بمختلف أنواعها وتعدد أنشطتها.

٣. أهمية مشاركة المحاسبين في المراحل المختلفة لعملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية باعتبارهم الجهة الأكثر دراية بتفاصيل نشاط هذه الوحدات ومعرفتهم بالأسس والقواعد والمعايير المحاسبية.
٤. أهمية وجود جهات (حكومية وغير حكومية) داعمة وبشكل فاعل لمشاركة المحاسبين في المراحل المختلفة لعملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية.
٥. أهمية الأداء المالي للوحدات الاقتصادية وضرورة تحسينه، وهو ما يرتبط بتوافر عدد من العوامل الداخلية والخارجية والتي تعد من أهمها وجود نظام معلومات محاسبية فاعل وكفاء.
- أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى:

١. بيان وتحديد دور الجهات الحكومية والمنظمات والهيئات المهنية الراعية لمهنة المحاسبة في البيئة المحلية التي يتوقع تأثيرها على مشاركة المحاسبين في المراحل المختلفة من عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية.
٢. دراسة وتحليل أهمية مشاركة المحاسبين في المراحل المختلفة من عملية تصميم وتطوير نظم المعلومات المحاسبية، وذلك بحسب رأي الأفراد (عينة الدراسة).
٣. تحليل العلاقة بين مشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظم المعلومات المحاسبية وبين تحسين الأداء المالي للوحدات الاقتصادية (عينة الدراسة).
٤. تحليل تأثير مشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية على تحسين الأداء المالي للوحدات الاقتصادية (عينة الدراسة).
- فرضيات الدراسة:** في ضوء تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها تم تحديد الفرضيات الآتية:
- الفرضية الأولى:** يوجد إدراك لدور الجهات الحكومية والمنظمات والهيئات المهنية في دعم مشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية.
- الفرضية الثانية:** يوجد إدراك لأهمية مشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية.
- الفرضية الثالثة:** يوجد تأثير للدعم المقدم من قبل الجهات الحكومية والمنظمات والهيئات المهنية المختصة في تفعيل مشاركة المحاسبين في تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية.
- الفرضية الرابعة:** يوجد تأثير لمشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للوحدات الاقتصادية.
- منهج الدراسة:** للوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد اتبع الباحثان المنهجين الآتيين:

**المدخل الاستنباطي:** والذي تم الاعتماد عليه لغرض صياغة الفرضيات البحثية من خلال تحليل المعلومات الواردة في المصادر المتعلقة بموضوع الدراسة من وثائق رسمية ورسائل وأطاريح جامعية، وكذلك من البحوث المنشورة فضلاً عن الكتب العلمية والبحوث والمقالات العلمية المحكمة ذات الصلة بموضوع الدراسة لاستنباط فرضيات الدراسة.

**المدخل الاستقرائي:** تم الاعتماد على هذا المدخل في الجانب العملي من الدراسة والذي تم فيه إعداد استمارة استبانة تم تصميمها خصيصاً من قبل الباحثان لغرض هذه الدراسة لاختبار فرضيات الدراسة، والتي تم فيها طرح مجموعة من الأسئلة (العبارات) التي تمثل الأفكار الرئيسية للدراسة، والتي سيتم بناءً على تحليلها الوصول إلى النتائج التي إما أن تؤكد أو تنفي فرضياتها،

وهو ما يرغب الباحثان في الوصول إليه للخروج بعدد من الاستنتاجات التي تعزز الهدف الرئيس للدراسة.

**مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من المديرين والموظفين العاملين في الأقسام والشعب المحاسبية والمالية في المصارف التجارية الخاصة العاملة في إقليم كردستان (وفروعها)، ولأغراض الدراسة فلقد تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (١٠٠) فرد، والذين تم توزيع الاستمارة عليهم إما عن طريق التسليم يدوياً أو عن طريق البريد الإلكتروني أو المواقع الإلكترونية الخاصة بالمصارف عينة الدراسة، بالعلم أنه تم استرداد (٩٤) استمارة كانت (٩٠) استمارة منها صالحة للتحليل، ولغرض تحليل الاستبانة والوصول إلى النتائج المرجوة فلقد تم تفرغ وتحليل الاستبانة باستخدام كل من البرنامج الاحصائي المتخصص (SPSS)، والبرنامج الاحصائي الجاهز (Easy Fit)

#### حدود الدراسة:

**الحدود المكانية:** لأغراض إتمام الدراسة فلقد تم اختيار المصارف التجارية (وفروعها) العاملة في إقليم كردستان، فضلاً عن فروع المصارف في محافظات المركز المتواجدة في الإقليم بعدها شركات مساهمة (خاصة وعامة)، حيث تم توزيع استمارة الاستبانة المخصصة لهذه الدراسة على الأفراد العاملين في هذه المصارف بعدد مجتمع الدراسة، وتمثل آراء عينة الدراسة أساساً مناسباً لدعم أفكار الدراسة واختبار فرضياتها وبالتالي تكوين وبناء الاستنتاجات التي يمكن تعميمها بعد الانتهاء من الدراسة على عموم المصارف العاملة في العراق.

#### ثانياً دراسات سابقة:

١. **دراسة (عيسى وآخرون) (٢٠١٦):** دور الجهات الحكومية والمنظمات المهنية في دعم التوسع بالخدمات المقدمة من قبل مراقبي الحسابات ضمن إطار البيئة المحلية:

هدفت الدراسة إلى مناقشة وتحديد دور الجهات الحكومية والمنظمات المهنية الراعية لمهنة مراقبة وتدقيق الحسابات (في البيئة المحلية) في إصدار المعايير والقواعد التي تحدد ملامح الخدمات الجديدة، وإطار ممارستها بما يتوافق مع الطلب المتوقع لنوع الخدمات الجديدة التي يمكن أن يقدمها مراقبو الحسابات والتعرف على أهم الخدمات الجديدة التي بإمكان مراقبي الحسابات تقديمها إلى جانب الخدمات التقليدية ودورها في الارتقاء بالمهنة، فضلاً عن مناقشة أهم المتطلبات الواجب توفيرها بما يمكن مراقبي الحسابات في التوسع في تقديم هذه الخدمات.

ولقد خلصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات التي تتصل بأحد متغيرات الدراسة الحالية، ومن أهم هذه الاستنتاجات ما يأتي:

أ. رغم الاهتمام العالمي والإقليمي المتزايد بموضوع التوسع في الخدمات المقدمة من قبل مراقبي الحسابات، إلا أن الواقع المسجل ضمن إطار البيئة المحلية يشير لعدم وجود المعايير والارشادات التي يمكن ان توجه وتنظم عمل مراقبي الحسابات أثناء تقديم الخدمات الجديدة.

ب. يمثل عدم وجود المعايير والارشادات التي يمكن أن توجه وتنظم عمل مراقبي الحسابات أثناء تقديمهم للخدمات الجديدة أحد العوائق أمام انتشار هذه الخدمات ضمن إطار البيئة المحلية.

ولقد توصل الباحثون من خلال نتائج الدراسة الميدانية إلى أن تلبية الحاجة للتوسع في الخدمات وتهيئة المناخ الملائم لمراقبي الحسابات لتقديم هذه الخدمات يستلزم توافر مجموعة من المتطلبات، وأن تلبية هذه المتطلبات لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تنسيق الجهود والتعاون بين

الجهات الحكومية والمنظمات المهنية الراعية لمهنة مراقبة وتدقيق الحسابات وذلك من أجل ما يأتي:

- أ. إصدار المعايير والارشادات التي تحدد طبيعة الخدمات المتوقع تقديمها بالاستفادة من المعايير والنشرات الصادرة عن المنظمات المهنية الدولية (بعد تكييفها لتلائم التطبيق في البيئة المحلية).
- ب. تهيئة الخلفية العلمية لممارسي مهنة مراقبي الحسابات وذلك من خلال وضع البرامج التعليمية والتدريبية الملائمة والتي يمكن أن تؤهلهم لفهم أساسيات الخدمات المتوقع الاتجاه لتقديمها.
٢. دراسة (ناعسة وخميس) (٢٠٠٩): أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في نجاح تلك النظم، وأثر تطبيقها في الأداء المالي للشركات: تمثلت أهداف الدراسة في الآتي:

- أ. معرفة دور وأهمية نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الأردنية على نحو عام، ودورها في تحسين الأداء المالي في تلك الشركات.
- ب. معرفة أهمية ودور مشاركة المحاسبين في كل من مراحل (التخطيط والتحليل، التصميم، والتطبيق) لنظم المعلومات المحاسبية.
- ج. وأظهرت نتائج الدراسة ما يأتي:

- ❖ إن نسبة كبيرة من الأفراد عينة الدراسة قد شاركوا فعلياً في مراحل تطوير الأنظمة في شركاتهم.
- ❖ إن هناك نسباً متوسطة لمشاركة المحاسبين في مرحلة التحليل والتخطيط، فضلاً عن نسبة مشاركة منخفضة في مرحلة التصميم تليها مرحلة التطبيق بنسبة قليلة جداً.

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة فلقد تم التوصية بما يأتي:

- أ. ضرورة الاهتمام بمشاركة المحاسبين في تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية، وذلك للمراحل جميعها وليس على مرحلة دون الأخرى، لا سيما وإن لكل مرحلة خصوصية تميزها عن المراحل الأخرى.
- ب. أهمية تحديد الأدوار التي تخص مشاركة المستخدمين لنظم المعلومات المحاسبية عند تطوير تلك النظم في الشركات.

#### ٤. دراسة (Elsharif) (٢٠١٨):

The Impact of Accountants Participation in Development for Computerized Accounting Information Systems on the Success of these Systems Performance:

أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على نجاح أداء هذه الأنظمة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- أ. معرفة دور وأهمية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية.
  - ب. معرفة أهمية مشاركة المحاسبين في مراحل (التخطيط والتحليل، التصميم، والتطبيق) لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.
  - ج. تقييم أداء نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المصارف التجارية الليبية من خلال تطبيق اهم المتغيرات ذات العلاقة بهذا الموضوع.
- ولقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

- أ. هناك اعتقاد راسخ بين المحاسبين العاملين في المصارف التجارية (عينة الدراسة) بأن استخدامهم للأنظمة التي شاركوا في تصميمها وتطويرها هو ما ساعدهم على أداء العمل بشكل أفضل.
- ب. إن مشاركة المحاسبين في مرحلة التطبيق هي المشاركة الوحيدة التي لها تأثير على نجاح أداء أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة.
- ج. إن مراحل (التخطيط والتحليل، والتقييم) هي أمور فنية تتعلق بالمحترفين والمصممين أكثر من كونها أموراً متعلقة بالمحاسبين، حيث لا تتضمن هذا المراحل أي متغيرات أو عوامل مؤثرة على نجاح أداء نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.
- واعتتماداً على ما تم التوصل إليه من نتائج فلقد أوصت الدراسة بما يأتي:
- أ. ضرورة مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية وبكافة المراحل المتعلقة بتطوير هذه الأنظمة.
- ب. ضرورة تركيز المبرمجين والمحللين على إشراك المحاسبين في مرحلة التصميم.
- ج. وضع برامج تدريبية للمحاسبين والمتعلقة بتطوير نظم المعلومات المحاسبية بحيث يمكن للمحاسبين المشاركة بشكل إيجابي في تطوير هذه الأنظمة عند الضرورة.
- د. في الحالات التي يتم فيها اسناد مهمة تطوير نظم المعلومات المحاسبية إلى مكاتب متخصصة فيجب أن يتضمن العقد شرط مشاركة المحاسبين في عملية التطوير تلك كشكل من أشكال التدريب.
٥. دراسة (Okab & Al-Oqool) (٢٠١٤)

#### The Role of Accountants in E-accounting Information System's Lifecycle at the Jordanian Banking Sector:

دور المحاسبين في دورة حياة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في القطاع المصرفي الأردني: هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بدور المحاسبين في دورة حياة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في أهم القطاعات الاقتصادية التي تستفيد من تقانة المعلومات تلك (القطاع المصرفي) في تقديم الخدمات المصرفية وتحسينها، حيث تسعى المصارف إلى امتلاك البرامج وتطويرها بما يتلاءم مع تطور الخدمات المصرفية الالكترونية واحتياجاتها من البيانات والتقارير، وهو ما يتطلب مشاركة المحاسبين في دورة حياة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

وكان مما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات ما يأتي:

- أ. تعود مشاركة المحاسبين في دورة حياة نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية بالمزايا المختلفة بما في ذلك (الحد من المخاطر المتعلقة بالأنظمة الالكترونية، وإمكانية توفير النظم الالكترونية للبيانات المناسبة المطلوبة من قبل مستخدمي تلك البيانات).
- ب. هناك قيود مختلفة تحد من إمكانية مشاركة المحاسبين في المراحل المختلفة من دورة حياة نظم المعلومات المحاسبية وتشمل هذه القيود (النقص في الخبرة العملية، عدم الاقتناع بقدره المحاسبين على المشاركة في مراحل تخطيط وتقييم وتطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، قلة المهارات الوظيفية لدى المحاسبين للتعامل مع نظم المعلومات الالكترونية، وعدم فهم وإدراك إدارات الشركات لأهمية مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية).
- وفي ضوء النتائج المذكورة فلقد أوصت الدراسة بالآتي:
- أ. ضرورة الاهتمام بمشاركة المحاسبين في كافة المراحل المختلفة لتطوير نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

ب. إقامة البرامج التدريبية المتعلقة بتطوير نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، والتي من شأنها أن تمكن المحاسبين من المشاركة الإيجابية في عملية تطوير النظم عند الضرورة.

### المبحث الثاني: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

أولاً. الدعم المقدم من قبل الجهات الحكومية والمنظمات والهيئات المهنية: تتحمل الجهات الحكومية وغير الحكومية المتمثلة بالمنظمات والهيئات المهنية الراعية لمهنة المحاسبة في الإقليم والعراق المسؤولية لتهيئة المناخ المناسب للممارسين لمهنة المحاسبة ودعم مشاركتهم في مراحل عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال إصدار المعايير والقوانين التي توضح الإطار الذي يمكن الاسترشاد به للقيام بهذه المهام والتحديد الواضح لصلاحيات ومسؤوليات المحاسبين عند مشاركتهم في تصميم وتطوير نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية بعدهم (المحاسبين) الجهة الأكثر دراية بتفاصيل نشاط هذه الوحدات وهو ما ينعكس بدوره على زيادة جودة نظم المعلومات ومخرجاتها، وبالتالي تحسين الأداء المالي في الوحدات الاقتصادية وتمثل أهم هذه الجهات بالآتي (عيسى وآخرون، ٢٠١٦: ١٥٠)، (ياسين، ٢٠١٢: ١٥٩):

١. ديوان الرقابة المالية ومهمته مراقبة حسابات الوحدات الحكومية.
٢. مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات ومهمته توجيه وتنظيم المهنة (بالتنسيق مع الدوائر المختصة في الدولة) بما يعمل على حماية الاقتصاد الوطني والحقوق المالية لأطراف المجتمع وإقرار وتطوير قواعد السلوك المهني ومنح إجازة ممارسة المهنة.
٣. مجلس المعايير والقواعد المحاسبية والرقابية ومهمته إصدار المعايير والقواعد المحاسبية والرقابية في ضوء المعايير الدولية ويرأسه رئيس ديوان الرقابة المالية.
٤. نقابة المحاسبين والمدققين ومهمتها تنظيم قواعد مزاوله المهنة ورفع المستوى المهني والاجتماعي للأعضاء والدفاع عن حقوقهم.

فضلاً عن الجهات الآتية:

- أ. السلطات الضريبية التي تتأثر أعمالها وتؤثر بشكل مباشر بمخرجات نظم المعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية بما يتطلبه عمل هذه السلطات من قوانين وتعليمات وتوجيهات منظمة لكم ونوع المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية باعتبارها المخرجات النهائية الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية، وهو ما يبرر الاسترشاد بالقوانين والتعليمات الصادرة من هذه السلطات من جانب، والاسترشاد بالأراء والمقترحات التي يمكن أن يقدمها الأفراد المختصون في هذه الدوائر من جانب آخر.

ب. الجهات الأكاديمية المختصة لما يتوقع لها من دور في تنمية القدرات العلمية لخريجي أقسام المحاسبة وإعداد الخلفية العلمية المناسبة لإعداد هؤلاء الخريجين لمواكبة متطلبات بيئة العمل المستقبلية.

وبحسب (رأي الباحثان) فإن هناك عدد من المحددات أو المعوقات التي تقف حائلاً أمام إمكانية مشاركة المحاسبين في مراحل عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية في البيئة المحلية والمرتبطة بشكل أساسي بمجال ضعف الدعم المقدم من قبل الجهات الحكومية والمنظمات والهيئات المهنية الراعية لمهنة المحاسبة، والتي يمكن بيانها فيما يأتي:

- ❖ غياب القوانين أو الأنظمة أو المعايير المنظمة لمشاركة المحاسبين في مراحل عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية، أو تحديد نطاق الدور الذي يمكن أن يقوم به المحاسبون في هذه العملية، فضلاً عن تحديد نطاق الصلاحيات والمسؤوليات التي يجب أن يعمل المحاسبون في حدودها.
  - ❖ غياب الجهة (أو الجهات) المشرفة على عملية مشاركة المحاسبين في مراحل عملية تصميم وتطوير نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية.
  - ❖ غياب دور الجهات الراعية لمهنة المحاسبة والمتعلقة بإقامة البرامج التعليمية والدورات التدريبية للمحاسبين العاملين في الوحدات الاقتصادية في القطاعين الحكومي والخاص والتي تتضمن التعريف بأهمية نظم المعلومات المحاسبية لتلك الوحدات وكيفية تصميم وتطوير تلك النظم بما يلائم مع احتياجات تلك الوحدات.
  - ❖ ضعف التنسيق بين وحدات القطاع الحكومي والقطاع الخاص فيما يتعلق بالاستفادة من الخبرات المتوفرة لدى كوادر أي من الطرفين لسد النقص في الخبرات التي تعاني منها الكوادر لدى الطرف الآخر.
  - ❖ ضعف التنسيق بين المنظمات والهيئات المهنية الراعية لمهنة المحاسبة وبين الجهات الأكاديمية فيما يتعلق بتبادل المعرفة بين الطرفين والتي تعد خطوة أساسية لتطوير مهنة المحاسبة في البيئة المحلية.
- كما (يرى الباحثان) بأن ما يجب إدراكه من قبل جميع الجهات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة في البيئة المحلية سواء كانت تلك الجهات حكومية أو غير حكومية أنه ولغرض رفع مستوى المهنة (المحاسبة) والممارسين لها فإن ذلك يستدعي الآتي:
١. تقديم الدعم للمحاسبين العاملين في القطاع الحكومي والخاص وذلك بما يتناسب مع المسؤولية التي تقع على عاتق هؤلاء المحاسبين حيث يمتاز المحاسبون بوضع فريد ومميز يرتبط بطبيعة عملهم المميزة والتي تستدعي ضرورة تقديمهم للمشورة والدعم لإدارات الوحدات التي يعملون بها لترشيد تلك الإدارات في عمليات اتخاذ القرارات، وهو ما يتطلب تحلي هؤلاء المحاسبين بالخبرات الفنية والمهارات الأخرى فضلاً عن اتسامهم بالأخلاق المهنية.
  ٢. إدراك مدى أهمية الأدوار المختلفة التي يقوم بها المحاسبون والمؤثرة في حياة الوحدات الاقتصادية، حيث تعتمد الوحدات الاقتصادية على المحاسبين ذوي التأهيل العلمي والعملية المناسبين لتوضيح وتوجيه وتحديد المسارات المختلفة للتعاملات والأحداث المالية وغير المالية التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية (المشتريات، المبيعات، المدفوعات، المقبوضات، وغيرها من التعاملات التشغيلية والتمويلية في الوحدة الاقتصادية)، ومن ثم تجميع البيانات وتشغيلها ضمن نظام معلومات ملائم لطبيعة أعمال الوحدة الاقتصادية وحجمها وصولاً إلى إعداد القوائم المالية التي تمثل المخرجات النهائية لهذا النظام.
  ٣. يمكن للجهات الحكومية والمنظمات والهيئات المهنية الراعية لمهنة المحاسبة في البيئة المحلية أن تسهم في دعم المحاسبين بما يمكنهم من تنفيذ وأداء المعالجات والإجراءات والممارسات التي تتوافق مع متطلبات تنظيم وإعداد القوائم المالية بحسب معايير الإبلاغ المالي الدولية، والتي أصبحت ملزمة التطبيق في الكثير من دول العالم (ومنها العراق) (في القطاع المصرفي حالياً)،

وهو ما يقتضي من المحاسبين بالتالي ضرورة إعادة النظر في تطوير نظم المعلومات المحاسبية للوحدات التي يعملون فيها، وبما يتوافق مع ما تضمنه هذه المعايير من تفاصيل لأساليب القياس وطرق العرض والإفصاح والإبلاغ المالي والتي لا تستطيع نظم المعلومات الحالية التعامل معها أو مجارة متطلباتها.

٤. لا يمكن للجهات الحكومية والمنظمات والهيئات المهنية الراعية لمهنة المحاسبة في البيئة المحلية الوقوف عند حدود تقديم الدعم للمحاسبين العاملين في الوحدات الاقتصادية التي تنتمي للقطاع الخاص فقط، حيث يمكن لهذه الجهات أن تساهم في تنفيذ ودعم ممارسات محاسبية قوية في القطاع الحكومي العام كذلك، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى إقامة روابط وعلاقات أوثق بين منظمات المحاسبة المهنية والمحاسبين المهنيين من جهة، والإدارات والشعب والاقسام المحاسبية في الوحدات الحكومية من جهة أخرى، وهو ما يمكن أن ينعكس على تحسين عملية صنع القرار الحكومي وتعزيز المسألة العامة.

٥. إن عملية التنمية بمفهومها الشامل تتطلب وجود المعلومات الملائمة بالكم والنوع والتوقيت المناسب، والتي تعتبر المرتكز الأساس الذي يستند إليه متخذو القرارات (سواء في القطاع الحكومي أو الخاص) لوضع الاستراتيجيات والخطط المناسبة للوصول إلى القرارات الرشيدة عند اتخاذهم للقرارات التنموية، مما يلقي بالمسؤولية على كاهل الجهات التي تقوم بإعداد المعلومات وإنتاجها كإدارات الأجهزة الحكومية وإدارات الوحدات الاقتصادية لتطوير نظم معلوماتها المحاسبية لإعداد وتشغيل وإنتاج مثل هذا النوع من المعلومات، كما أن هذا يلقي على الجهات الحكومية والمنظمات والهيئات المهنية الإشرافية والرقابية مسؤولية ضخمة للتأكد من أن هذه المعلومات ترقى إلى مستوى متطلبات متخذي القرار وبالأخص فيما يتعلق بالإفصاح الكامل والشفافية والامتثال لقواعد الحوكمة.

٦. على الجهات الحكومية والمنظمات والهيئات المهنية الراعية لمهنة المحاسبة (في البيئة المحلية) أن تدعم وبشكل أساس أن يكون للمحاسبين المحترفين العاملين في إدارة نظم المعلومات القدرة على تخطيط وتنسيق وتنظيم وتوجيه ومراقبة العمليات من دون أي تحكم من قبل إدارات الوحدات التي يعملون فيها، فضلاً عن أن يكون لهؤلاء المحاسبين الدراية الكافية بأحكام الأنواع المختلفة لتكنولوجيا المعلومات المطبقة في أنواع مختلفة من الوحدات الاقتصادية من خلال العمل على رفع مستوى المعرفة المطلوبة.

٧. لا يتوقف دور الجهات الحكومية والمنظمات والهيئات المهنية الراعية لمهنة المحاسبة (في البيئة المحلية) في حدود وضع الأطر والمعايير والإرشادات المحددة لنطاق مشاركة المحاسبين في مراحل عملية تصميم وتطوير نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية (مع ضرورة هذا الدور وأهميته)، بل يتعدى دورها ليشمل تحديد المؤهلات العلمية والعملية التي يشترط توفرها في المحاسبين والتي تؤهلهم للقيام بهذا العمل، وذلك من خلال وضع البرامج التأهيلية المناسبة التي يتم رعايتها وتنظيمها سواء من قبل الجهات الحكومية (المهنية أو الأكاديمية) أو سواء كانت من قبل الجهات التابعة للقطاع الخاص والتي يتوفر فيها الخبرة العملية أو الخلفية العلمية المناسبة لدعم وتقديم هذه البرامج.

ثانياً. أهمية مشاركة المحاسب (المحاسبين) في مراحل عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية: يعد تحديد الجهة التي تقوم بتصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية أمراً بالغ الأهمية، وذلك لتشعب العلاقات بين نظام المعلومات المحاسبية ونظم المعلومات الفرعية الأخرى في الوحدة الاقتصادية، حيث يكون من الضروري في هذه الحالة تحديد الجهة المسؤولة عن تلك العملية على أساس مدى الإلمام بالعلاقات التي يجب ان يؤمنها النظام ومدى ارتباطها مع بعضها البعض، وبما يمكن أن يزيد من كفاءة وفعالية النظام المراد تصميمه.

وبحسب آراء العديد من الأطراف داخل المجتمع المحاسبي الدولي، فإن المحاسب (المحاسبون) هم الجهة الأكثر تأهيلاً للقيام بعملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية، أو المشاركة في المراحل المختلفة في تلك العملية (على أقل تقدير)، وهو ما أكدته النتائج التي توصلت إليها العديد من الدراسات التي تم إجراؤها في مختلف البيئات المحلية والإقليمية والدولية، وبنطاق يشمل جميع القطاعات الاقتصادية (الصناعية، التجارية، الخدمية) وخلال فترات زمنية مختلفة.

حيث تؤيد الكثير من الآراء ما تقدم بقولهم بأن المحاسبون يلعبون دوراً مهماً في مجمل مراحل عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية، وأن نطاق هذا الدور قد توسع تدريجياً تبعاً لتزايد أهمية وقيمة المعلومات المحاسبية وتزايد الحاجة إليها من قبل الأطراف داخل الوحدة الاقتصادية وخارجها. (Saeidi et al., 2015: 265)

ويؤيد الكثير من الكتاب ذلك بقولهم بالآتي (Elsharif, 2018: 2)، (مقداد، ٢٠١٠: ٤):

١. يتطلب عمل المحاسب قيامه بعمليات تجميع وقياس وتحليل البيانات المالية وغير المالية، ومن ثم تجهيز وتوزيع المعلومات الناتجة عن تشغيل تلك البيانات إلى الجهات المستفيدة منها، فضلاً عن تعامله مع عدد من النظم الفرعية الأخرى الموجودة في الوحدة الاقتصادية وهو ما يؤدي إلى توسع دائرة تأثيره وسلطته عليها وبالتالي توسيع مجال خدماته في الوحدة الاقتصادية.
٢. معرفة المحاسب (المحاسبين) الواسعة بكافة نشاطات الوحدة الاقتصادية، فضلاً عن معرفته المتخصصة بكيفية تحديد العمليات والأحداث الاقتصادية التي تجريها الوحدة الاقتصادية وكيفية تشغيلها داخل النظام.
٣. المعرفة الكاملة بالإجراءات والممارسات والأساليب والطرق المحاسبية المتبعة في تسجيل وقياس الأحداث الاقتصادية، فضلاً عن طرق وأساليب الإفصاح عنها وتوصيلها إلى الأطراف المختلفة كمعلومات يمكنهم استخدامها لأغراض مساعدتهم في اتخاذ القرارات.
٤. قدرة المحاسب (المحاسبين) على تحديد وتشخيص نقاط الضعف والاختناقات الموجودة في نظام المعلومات المحاسبية، فضلاً عن قدرته على الحصول على الدعم من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية لمعالجتها وفق الاقتراحات التي يقدمها لتلك الإدارات.
٥. الإلمام الذي يمتلكه المحاسب (المحاسبين) بعدد من فروع العلوم والمعارف التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بطبيعة عمله، والحاصل عليها من خلال تأهيله العلمي أو المهني (الإدارة، الاقتصاد، بحوث العمليات، الحاسوب الآلي وتطبيقاته وبرامجه، والقوانين المرتبطة بالعمل المحاسبي كالقانون التجاري وقانون الشركات والقانون الضريبي)
٦. قدرة المحاسب (المحاسبين) على التوفيق بين الخبرة العملية الناتجة عن التطبيق الواقعي للنظام المحاسبي في الوحدة الاقتصادية من جانب، وبين الجانب العلمي أو المعرفي للمبادئ والمعايير

المحاسبية والذي يمكن الاعتماد عليه لصياغة الإطار المفاهيمي للنظام المطلوب تصميمه أو تطويره من جانب آخر.

٧. قدرة المحاسب (المحاسبين) على التعرف على الاستخدامات المختلفة للبيانات والمعلومات المحاسبية وما يطرأ عليها من تغييرات يجب أخذها بنظر الاعتبار من أجل تطوير تلك المخرجات وبحيث تبقى في حالة ملاءمة وتوافق مع الاستخدامات المتغيرة للمستخدمين. ويمكن أن تتمثل مشاركة المحاسب (المحاسبين) في المراحل المختلفة لعملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية بعدهم أحد الأطراف الآتية: (Saeidi et al., 2015: 115, 118)، (رومني وستينبارت، ٢٠٠٩: ٩٣٤)

أ. **كمستخدمين للنظام:** يعد المحاسبون الجهة أو الطرف الأول والأساسي المستفيد من نظام المعلومات المحاسبية كمستخدمين للنظام، حيث يتطلب القيام بالوظائف المحاسبية ضرورة الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبية لتطبيق الإجراءات والسياسات المحاسبية باستخدام ذلك النظام، فضلاً عن الارتباط الوثيق بين كل الأنظمة ذات العلاقة بالتعاملات المالية داخل الوحدة الاقتصادية والتي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتلك الوظائف، ويفع على عاتق المحاسبين وبعدهم كمستخدمين للنظام ضرورة أن يوفرُوا صورة واضحة عن كيفية تطوير أعمالهم وتحديد احتياجاتهم للمتخصصين الذين يطلب مهم تصميم النظام أو تطويره (كتحديد المعايير المحاسبية التي يجب أن يعمل النظام على أساسها، تحديد التقنيات التي يجب استخدامها لعمل النظام، تحديد متطلبات الرقابة الداخلية، وتحديد طرق وأساليب عرض المعلومات في القوائم والتقارير المالية التي تعتبر المخرجات النهائية للنظام).

ب. **كمصممين للنظام:** يعد المحاسبون الجهة أو الطرف الأكثر تأهيلاً للمساهمة في تصميم النظام كأعضاء في فريق التصميم، حيث إن الاعتقاد السائد لدى الكثير من المتخصصين في عمل نظم المعلومات المحاسبية هو أن الأشخاص الداخليين في أي مجال هم الأكثر قدرة على جعل نتائج عملية التصميم أفضل، ويعتبر المحاسبون الجهة أو الطرف المسؤول عن تصميم المفاتيح الرئيسية للنظام المعلوماتي في الوحدة الاقتصادية بشكل عام ولنظام المعلومات المحاسبية بشكل محدد.

ج. **كمطورين للنظام:** تمثل مشاركة المحاسب (المحاسبين) في عملية تطوير نظام المعلومات المحاسبية من خلال قيامهم بالوظائف المتعددة التي تشتملها عملية التطوير فقد يعمل المحاسب (المحاسبون) كمحلل للنظام، ويتم ذلك من خلال تعيين المحاسب بشكل دائم في قسم نظم المعلومات في الوحدة الاقتصادية، وتقوم العديد من مكاتب المحاسبة والتدقيق الكبيرة في الوقت الراهن بتقديم الاستشارات المتخصصة لعملائها فيما يتعلق بمجال تطوير نظام المعلومات المحاسبية.

د. **كمدققين أو مراقبين على عمل النظام:** يقوم المحاسبون بمراقبة عمل نظام المعلومات المحاسبية لضمان أن ما تم التخطيط لعمله يتم تنفيذه بالفعل وبصورة صحيحة، فضلاً عن ضمان توثيق عمل النظام، حيث لا يكفي لعمل النظام أن يتم تحديد ووضع الإجراءات المناسبة لعمله بل يجب أن يتم تنفيذ تلك الإجراءات بصورة جبرية ومن ثم اكتشاف وجود أي مشاكل أو اختناقات يمكن أن تظهر أثناء التنفيذ، وهو ما يلقي على المحاسبين مسؤولية تقويم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية وتقويم الجوانب التشغيلية للنظام وتقويم مدى كفاية إجراءات الرقابة الداخلية المصاحبة لهذا النظام، فضلاً عن مراقبة التنفيذ وإعادة الاتصال بالجهات المسؤولة عن عمل النظام لتصحيح مسار تلك العمليات وحل المشاكل المصاحبة لعمل النظام.

ثالثاً. مدى مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في تحسين وتعزيز الأداء المالي للوحدات الاقتصادية: يساهم نظام المعلومات المحاسبية كنظام داعم داخل الوحدة الاقتصادية في إنتاج وتوفير المعلومات المحاسبية عن أداء هذه الوحدة، وهو ما يمكن إدارة هذه الوحدة من تأدية وظائفها بشكل فعال ونشط أكثر، وهو ما يستلزم بالتالي أن تتميز المعلومات التي يتم توفيرها لتلك الإدارات بعدد من الخصائص النوعية وبما يجعلها ملائمة للاستخدام من قبل متخذي القرارات الداخليين كأساس في تقييم أوجه الأداء المختلفة بشكل عام والأداء المالي بشكل خاص، ومن ثم اتخاذ الإجراءات والأساليب اللازمة لمحاولة تحسين الأداء المالي ورفع مستواه مستقبلاً، ويبرز دور نظام المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي وتحسينه من خلال ما يأتي: (مأموني، ٢٠١٩: ٤٤)، (Ayabei, 2017: 11)، (Al-BAWAB, 2017: 1300)، (عبد العزيز، ٢٠١٦: ٥٣-٥٤)، (ODERO, 2014: 5)، (حياة، ٢٠١١: ٨٢)

١. **تقييم الأداء المالي:** حيث يعتمد تقييم الأداء المالي على عدد من القوائم المالية التي تعد المخرجات أو الناتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبية، والتي يتم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية أو وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية أو أي نظام آخر (كالنظام المحاسبي الموحد)، وتضم هذه القوائم عدداً من العناصر المكونة لها، حيث يتم إعداد وتنظيم وعرض هذه القوائم بحيث تكون مصدراً للمعلومات التي يجب أن تتصف بعدد من الخصائص التي يمثل مدى توافرها مؤشراً لجودة تلك المعلومات المفصح عنها، والتي يمكن استخدامها لأغراض دراسة وتحليل مركز الوحدة الاقتصادية الحالي وإعداد الدراسات التنبؤية بوضع الوحدة المستقبلي من جانب، ومساعدة الإدارة في استخلاص المعلومات المهمة لاتخاذ القرارات المالية بأنواعها (التشغيلية، التمويلية، والاستثمارية) من جانب آخر، وهو ما يؤثر في رفع مستوى الأداء المالي لتلك الوحدة، ودعم مركزها التنافسي وبالتالي زيادة قيمتها السوقية وتعظيم ثروة المساهمين، فضلاً عن الأدوار الأخرى للمعلومات المفصح عنها في القوائم المالية كمساعدة الإدارة على استخلاص المعلومات التي يمكن استخدامها لأغراض تصحيح نقاط الخلل في مجالات الأداء المختلفة، وتقليل الفجوات من خلال مقارنة الأداء الفعلي مع الأهداف المخططة أو المرسومة المطلوب تحقيقها ومحاولة تحسين ذلك الأداء.

ويمكن الاعتماد على كل نوع من أنواع القوائم المالية لاستخراج عدد معين من المعلومات التي يمكن الاستفادة منها في مجال تقييم الأداء المالي للوحدات الاقتصادية وكالاتي: (علي وآخرون، ٢٠٢٢: ٣٢)، (عبد الغفار وآخرون، ٢٠٢١: ٢٥)، (هلال وآخرون، ٢٠١٩: ١٠). (الججوي والمسعودي، ٢٠١٨: ٥٠٧)

**قائمة الدخل:** توفر هذه القائمة معلومات عن الربحية بشكل خاص، فضلاً عن المعلومات الخاصة بقياس القدرة الكسبية للوحدة الاقتصادية وتقييم قدرتها على استخدام مواردها الاقتصادية المتاحة، والتي تساعد على تقييم التغييرات المحتملة في الموارد الاقتصادية، والمساعدة في تقييم الأنشطة (التشغيلية، التمويلية، الاستثمارية).

**قائمة المركز المالي:** حيث توفر هذه القائمة المعلومات الآتية:

- الموارد المالية والاقتصادية التي تسيطر الوحدة عليها، والمطلوبات المقابلة لهذه الموارد سواء للآخرين أو المساهمين.

- تقييم سلامة الهيكل المالي للوحدة الاقتصادية والذي يستخدم للتنبؤ بالقروض المستقبلية كما أنه يساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
- السيولة وقدرة الوحدة على السداد والتي تبين قدرة الوحدة على مواجهة الالتزامات المالية.
- معدل النمو في الموارد الاقتصادية المملوكة للوحدة الاقتصادية من جانب ومعدل النمو في حقوق المساهمين من جانب آخر.
- قائمة التدفقات النقدية:** حيث يمكن أن توفر صورة توضيحية عن التدفقات النقدية وتقيماً لقدرة الوحدة على توليد النقدية أو ما يعادلها، وكذلك تقيماً لتوقيت الحصول على تلك النقدية، ودرجة التأكد المرتبطة بها، والتي تحدد في النهاية مدى إمكانية أو قدرة الوحدة الاقتصادية على مقابلة التزاماتها في وقتها المحدد (دفع الرواتب للموظفين أو العاملين في الوحدة، سداد المستحقات للمجهزين، تسديد القروض وفوائدها، ودفع توزيعات الأرباح المقررة على المساهمين).
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية: وتوفر هذه القائمة المعلومات الآتية:
- تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول المكونة لرؤوس الأموال الخاصة بالوحدة الاقتصادية خلال السنة المالية.
- رصيد أرباح السنوات السابقة مضافاً إليه صافي الربح الذي تحقق خلال السنة الحالية ومطروحاً منه الخسائر التي تكبدتها الوحدة خلال السنة.
- وتستمد القوائم المالية السابقة أهميتها في أنها تلبى الاحتياجات المشتركة لمستخدميها ويرجع ذلك إلى أن غالبية المستخدمين يقومون باتخاذ القرارات الاقتصادية بناءً على ما تقدمه تلك القوائم من معلومات، ومن أمثلة القرارات التي يتم اتخاذها ما يأتي: (مأموني، ٢٠١٩: ٤٥)
- أ. اتخاذ قرار يتعلق بتوقيت شراء أو الاحتفاظ باستثمارات في حقوق الملكية أو بيعها.
  - ب. تقييم أداء الإدارة ومدى قدرتها على الوفاء بمسؤوليتها تجاه المساهمين.
  - ج. تقييم مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد مستحقات العاملين وتقديم مزايا إضافية لهم.
  - د. تقييم درجة الأمان المتعلقة بالأموال المقترضة من قبل الوحدة.
  - هـ. تجسيد السياسات الضريبية.
  - و. تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار أرباح الأسهم.
- ٢. تحسين الأداء المالي (Anggraeni, Winarningsih, 2021: 33):** تقوم إدارات الوحدات الاقتصادية بتقييم أدائها المالي معتمدة في ذلك وبشكل أساسي على المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية ممثلةً في مجموعة من القوائم والتقارير المالية، وذلك من خلال استخراج عدد من المؤشرات المهمة (الربحية، السيولة المالية، العائد على رأس المال، توزيعات الأرباح، وغيرها من المؤشرات)، حيث تساعد هذه المؤشرات في التعرف على المركز المالي للوحدة ومعرفة نقاط القوة والضعف في إداء الوحدة وتحليل أسبابها، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة التي تؤدي في محصلتها إلى تحسين الأداء المالي لتلك الوحدة. ويمكن لنظام المعلومات المحاسبية المساهمة في تحقيق ما تقدم من خلال الآتي: (مأموني، ٢٠١٩: ٤٣)
- أ. توفير المعلومات اللازمة عن كيفية تحسين الإنتاجية وتخفيض أو ترشيد تكاليف الإنتاج أو تكاليف تقديم الخدمات.
  - ب. توفير المعلومات المناسبة من النواحي الكمية والنوعية والوقتية، والتي يمكن أن تساهم بشكل مباشر في زيادة كفاءة وفاعلية أداء الوحدة.

- ج. المشاركة في المعرفة وذلك من خلال مشاركة أكبر عدد ممكن من الموظفين والعاملين في الأقسام والإدارات داخل الوحدة الاقتصادية بالبيانات والمعلومات وتوصيلها بسهولة إلى جميع الأطراف المسؤولة في مختلف المستويات الإدارية.
- د. المساهمة في تحسين نظام الرقابة الداخلية في الوحدة حيث تساهم المعلومات التي يتم توفيرها إلى الجهات الإدارية المناسبة في حماية الوحدة من مخاطر حدوث الأخطاء والغش وفشل الأنظمة والبرمجيات وغيرها من المخاطر الداخلية والخارجية.
- هـ. توفير المعلومات اللازمة لتحسين وتطوير الأداء، فضلاً عن توفير المعلومات اللازمة لتحسين القدرة على اتخاذ قرارات أكثر دقة.
- و. توفير المعلومات التي تتيح التعامل بشكل سريع مع الزبائن (العملاء) وتلبية احتياجاتهم الحالية والمتوقعة.
- ز. توفير المعلومات التي يمكن أن تساعد على القيام بعملية الربط بين نظم التخطيط والتنفيذ والمتابعة.
- ح. توفير المعلومات التي يمكن أن تكون أساساً لتحليل إشارات التحذير المبكر واستخراج المؤشرات الدالة عن مدى قدرة الوحدة على الاستمرارية.

### المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

أولاً. إختبار الثبات الداخلي للاستبانة (الاتساق): من العناصر الأساسية لصلاحية الاعتماد على نتائج الاستبانة اختبارها من حيث معامل الثبات والتي تعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه (ثبات إجابات المبحوثين وعدم استخدام العشوائية في اختيار الإجابة)، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة. وعلى هذا الأساس تم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alfa) وهو محدد بين قيمتين تتراوح بين (٠) و (١)، فإذا كانت الإجابات بشكل عشوائي وغير مترابط ومدروس تكون قيمة المعامل أقل من (٠.٦٠) بينما إذا كانت الإجابات متناسقة وثابته غير عشوائية تكون قيمة المعامل مساوية أو أكبر من (٠.٦٠) وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائج هذه الاستبانة والجدول رقم (١) يوضح ذلك.

الجدول (١): معامل كرونباخ لمتغيرات الاستبانة

عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا	المتغيرات
٧	٠,٨٠٣	متغير مستقل: دعم الجهات الحكومية والمنظمات المهنية (المحاسبية)
١٠	٠,٧٩٢	متغير وسيط: أهمية مشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية
١٣	٠,٨٤٠	متغير تابع: تحسين الأداء المالي للوحدات الاقتصادية
٣٠	٠,٩٢٠	فقرات الاستبانة

المصدر اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي  
الجدول رقم (١) يبين أن قيم معامل كرونباخ ألفا لكل متغيرات الاستبانة كانت مساوية أو أكبر من (٠.٧٩,٢) وهو أعلى من أدنى قيمة مقبولة للمقياس (٠.٦٠) وبالتالي يعني هنالك اتساق داخلي لأسئلة متغيرات الاستبانة وفقرات الاستبانة بشكل عام.  
ثانياً. اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات: لتحديد نوع الاختبارات المستخدمة في البحث (معلمية أو غير معلمية) يجب اختبار توزيع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وذلك من خلال إختبارين

وهما كولمكروف وكاي تربيع والتي ستحدد استخدام الاختبارات المعلمية للبيانات التي لها توزيع طبيعي في حين يتم استخدام اختبارات غير معلمية للبيانات التي ليس لها توزيع طبيعي، أي اختبار الفرضية الآتية:

**فرضية العدم:** متغيرات الاستبانة تتبع التوزيع الطبيعي.

**الفرضية البديلة:** متغيرات الاستبانة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال البرنامج الإحصائي (EasyFit) تحت مستوى معنوية (0,05) ولخصت نتائج الاختبارين في الجدول رقم (2) وكالاتي:

الجدول (2): اختبار توزيع البيانات

Chi-Squared			K.S.			المتغيرات
القيمة الجدولية	قيمة-p	الإحصاءة	القيمة الجدولية	قيمة-p	الإحصاءة	
12,092	0,472	5,5777	0,1412	0,285	0,1021	المتغير المستقل
11,070	0,000	24,486	0,1412	0,112	0,1246	المتغير الوسيط
11,070	0,000	45,735	0,1412	0,003	0,1903	المتغير التابع

المصدر اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي.

الجدول رقم (2) يبين أن اختبار (K.S.) يحدد أن بيانات المتغير التابع لا تتبع التوزيع الطبيعي لأن قيم إحصاءة الاختبار كانت أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي (0,1412) بينما قيم-p كانت أقل من مستوى المعنوية (0,05)، بينما كانت بيانات المتغير المستقل والوسيط تتبع التوزيع الطبيعي اعتماداً على قيم الإحصاءة التي كانت أقل من قيمتها الجدولية التي تساوي (0,1412) بينما (قيم-p) كانت أكبر من مستوى المعنوية (0,05). اختبار (كاي-تربيع) يحدد أن المتغير الوسيط والتابع لا تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لأن قيم إحصاءة الاختبار كانت أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي (11,070) بينما قيم-p كانت أقل من مستوى المعنوية (0,05)، في حين كان المتغير المستقل يتبع التوزيع الطبيعي لأن قيمة الإحصاءة أقل من قيمتها الجدولية التي تساوي (12,092) وهذا ماؤكده (قيم-p) والتي كانت أكبر من مستوى المعنوية (0,05). وبالتالي يمكن القول إن بيانات المتغير المستقل والوسيط تتبع التوزيع الطبيعي ولهذا يمكن استخدام الطرائق المعلمية لإختبار فرضياتها (تم استخدام اللون الغامق للبيانات التي لها توزيع طبيعي في الجدول رقم (2)) في حين كان المتغير التابع لا يتبع التوزيع الطبيعي لهذا سيتم استخدام طرائق غير معلمية في اختبار الفرضيات الخاصة به.

**ثالثاً: وصف الخصائص الشخصية للعينة المبحوثة:** تم وصف العينة المبحوثة للخصائص الشخصية من خلال الجدول رقم (3) وكالاتي:

الجدول (3): توزيع الخصائص الشخصية

النسبة	العدد	الفئة	الخاصية
4,44%	4	مدير عام	العنوان الوظيفي
4,44%	4	مدير مالي	
2,22%	2	مدير حسابات	
46,67%	42	محاسب	

النسبة	العدد	الفئة	الخاصية
٪٤٢,٢٢	٣٨	أخرى	التخصص العلمي
٪٤٦,٦٧	٤٢	محاسبة	
٪١٤,٤٤	١٣	إدارة	
٪١٣,٣٣	١٢	مالية ومصرفية	
٪٣,٣٣	٣	اقتصاد	
٪٢٢,٢٢	٢٠	أخرى	
٪١,١١	١	دكتوراة	التحصيل العلمي
٪٤,٤٤	٤	ماجستير	
٪٤,٤٤	٤	دبلوم عالي	
٪٧٥,٥٦	٦٨	بكالوريوس	
٪١٤,٤٤	١٣	دبلوم	التحصيل المهني
٪١,١١	١	CPA	
٪٥,٥٦	٥	CMA	
٪٢,٢٢	٢	CIA	
٪٤,٤٤	٤	دبلوم مراقب حسابات	
٪٨٦,٦٧	٧٨	بدون تحصيل مهني	
٪٢٣,٣٣	٢١	خمس سنوات فأقل	سنوات الخبرة في مجال العمل
٪٤٢,٢٢	٣٨	سنة الى عشر سنوات	
٪٢٠,٠٠	١٨	احدى عشر الى خمسة عشر سنة	
٪٦,٦٧	٦	سنة عشر الى عشرين سنة	
٪٧,٧٨	٧	إحدى وعشرين سنة فأكثر	
٪٥٨,٨٩	٥٣	لا	الاشتراك
٪٤١,١١	٣٧	نعم	
٪٥٨,٨٩	٥٣	لم يشارك	نوع الاشتراك
٪٧,٧٨	٧	التخطيط	
٪٦,٦٧	٦	التحليل	
٪٣,٣٣	٣	التصميم	
٪١٠,٠٠	٩	التنفيذ (التطبيق)	
٪١٣,٣٣	١٢	التقييم	
١٠٠	٩٠	المجموع	

المصدر اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي.

الجدول رقم (٣) يبين أن أكبر نسبة مبحوثة من العنوان الوظيفي (محاسب) حيث بلغت (٪٤٦,٦٧) تليها الفئة (أخرى) التي بلغت (٪٤٢,٢٢)، في حين كانت الفئتان (مدير عام ومالي) بنسبة ضئيلة جداً بلغت (٪٤,٤٤)، وأخيراً (مدير حسابات) كانت أيضاً بنسبة ضئيلة جداً بلغت (٪٢,٢٢). لخاصية التخصص العلمي نلاحظ أن أكبر نسبة مبحوثة كانت من التخصص العلمي (محاسبة) حيث بلغت (٪٤٦,٦٧) تليها الفئة (أخرى) التي بلغت (٪٢٢,٢٢)، في حين كانت الفئة (إدارة) بنسبة أقل بلغت (٪١٤,٤٤)، ومن ثم فئة (مالية ومصرفية) بنسبة (٪١٣,٣٣) وأخيراً كانت الفئة (اقتصاد) بنسبة ضئيلة جداً بلغت (٪٣,٣٣). لخاصية التحصيل العلمي نلاحظ أن أكبر

نسبة مبحوثة كانت من التحصيل العلمي (بكالوريوس) حيث بلغت (٧٥,٥٦٪) تليها الفئة (دبلوم) التي بلغت (١٤,٤٤٪)، في حين كانت الفئتان (ماجستير ودبلوم عالي) بنسبة ضئيلة جداً بلغت (١٤,٤٤٪)، وأخيراً كانت الفئة (دكتوراه) بنسبة ضئيلة جداً بلغت (١,١١٪). لخاصية التحصيل المهني نلاحظ أن أكبر نسبة مبحوثة كانت من الفئة (بدون تحصيل مهني) حيث بلغت (٨٦,٦٧٪) تليها الفئة (CMA) بنسبة ضئيلة بلغت (٥,٥٦٪)، في حين كانت الفئة (دبلوم مراقب حسابات) بنسبة ضئيلة جداً بلغت (٤,٤٤٪) ثم فئة (CIA) بنسبة (٢,٢٢٪)، والفئة (CPA) بنسبة ضئيلة جداً بلغت (١,١١٪). لخاصية عدد سنوات الخبرة في مجال العمل نلاحظ أن أكبر نسبة مبحوثة كانت من فئة (سنة إلى عشر سنوات) حيث بلغت (٤٢,٢٢٪) تليها فئة (خمس سنوات فأقل) التي بلغت (٢٣,٣٣٪) ثم فئة (أحد عشر إلى خمسة عشر سنة) بنسبة (٢٠٪) بينما كانت فئة (أحد وعشرين سنة فأكثر) بنسبة أقل بلغت (٧,٧٨٪) في حين كانت الفئة (سنة عشر إلى عشرين سنة) في المرتبة الأخيرة بنسبة بلغت (٦,٦٧٪). لخاصية المشاركة نلاحظ أن أكبر نسبة مبحوثة كانت من الذين ليس لديهم مشاركة والتي بلغت (٥٨,٨٩٪) مقابل نسبة بلغت (٤١,١١٪) من الذين لديهم مشاركة. لخاصية نوع المشاركة نلاحظ أن أكبر نسبة مبحوثة كانت من الذين ليس لديهم مشاركة والتي بلغت (٥٨,٨٩٪) تليها مرحلة (التقييم) بنسبة بلغت (١٣,٣٣٪) ثم مرحلة (التنفيذ) بنسبة (١٠٪) ومرحلة (التخطيط) بنسبة (٧,٧٨٪) والتي تليها مرحلة (التحليل) بنسبة (٦,٦٧٪) وأخيراً مرحلة (التصميم) بنسبة ضئيلة بلغت (٣,٣٣٪).

رابعاً. الوصف الإحصائي لمتغيرات الاستبانة: تضمنت الاستبانة ثلاث متغيرات، الأول مستقل وله أربع ابعاد والثاني وسيط بينما الثالث تابع، تم قياسها وإعطاء إحصاء وصفي لها وكما يأتي:  
**المتغير المستقل: دعم الجهات الحكومية والمنظمات المهنية (المحاسبية):** تفترض الدراسة أن لدعم الجهات الحكومية والمنظمات المهنية (المحاسبية) تأثيراً على دعم مشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير ن. م. م. وذلك من خلال (٧) فقرات لخصت حسب قيمة مستوى الإتفاق (الوسط الحسابي) فضلاً عن درجة الإتفاق كما هو موضح في الجدول رقم (٤):

الجدول (٤): قياس المتغير المستقل (دعم الجهات الحكومية والمنظمات المهنية (المحاسبية))

ت	الفقرات	الوسط	نسبة الإتفاق	الانحراف المعياري
A1	قيام الجهات الحكومية والمنظمات المهنية بتنظيم دورات تأهيلية للمحاسبين في مجال استخدام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات كأداة لعمل ن. م. م.	٤,٤٣٣٣	٨٨,٦٧	٥٨١٥٥
A5	التنسيق المستمر بين الجهود المهنية والأكاديمية لإعداد كوادر محاسبية قادرة على المشاركة في عملية تصميم وتطوير ن. م. م.	٤,٣٣٣٣	٨٦,٦٧	٥٤٠٤٩
A2	وضع الأنظمة والمعايير والقواعد التي توضح مدى ونطاق ومشاركة المحاسبين في مراحل عملية تصميم وتطوير ن. م. م.	٤,٢٥٥٦	٨٥,١١	٦١٠٠٥
A7	التنسيق المستمر بين الجهود المهنية والأكاديمية لتشخيص المشاكل التي يمكن أن يواجهها المحاسبون أثناء مراحل عملية تصميم وتطوير ن. م. م. واقترح الحلول العلمية والعملية لمعالجتها أو الحد منها	٤,٢٣٣٣	٨٤,٦٧	٥٦١٩٠

ت	الفقرات	الوسط	نسبة الإتفاق	الانحراف المعياري
A6	إعادة صياغة شروط التأهيل العلمي والعملي للمحاسبين المهنيين بما يؤهلهم للحصول على شهادات متخصصة في مجال تصميم وتطوير ن. م. م.	٤,٢٢٢٢	٨٤,٤٤	٠,٦٩٩٥٦
A3	وضع الأنظمة والمعايير والقواعد التي تحدد حقوق وواجبات كل الأطراف ذات العلاقة والمتأثرة بنتائج عملية تصميم وتطوير ن. م. م.	٤,٢١١١	٨٤,٢٢	٠,٥٩٠٠٨
A4	وضع الأنظمة والمعايير والقواعد الملزمة لإدارات الوحدات الاقتصادية بإشراك المحاسبين العاملين لديها في عملية تصميم وتطوير ن. م. م.	٤,١٧٧٨	٨٣,٥٦	٠,٦٤٦١٣
	المتوسط العام	٤,٢٦٦٧	٨٥,٣٣	٠,٦٠٤٣

المصدر اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي

الجدول رقم (٤) يبين أن المتوسط العام للمتغير المستقل (دعم الجهات الحكومية والمنظمات المهنية (المحاسبية)) بلغ (٤,٢٦٦٧) وهو أكبر من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي (٣) بمقدار (١,٢٦٦٧) مما يدل على اتفاق العينة المبحوثة مع فرضية وجود واهمية ذلك المتغير مع نسبة اتفاق بلغت (٨٥,٣٣%) وانحراف معياري محدود بلغ (٠,٦٠٤٣) يدل على تقارب آراء العينة المبحوثة وعدم تشتتها حول فقرات قياس المتغير المستقل. وحصل السؤال الأول "قيام الجهات الحكومية والمنظمات المهنية بتنظيم دورات تأهيلية للمحاسبين في مجال استخدام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات كأداة لعمل ن. م. م." على أكبر متوسط بلغ (٤,٤٣٣٣) وهو أكبر من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي (٣) بمقدار (١,٤٣٣٣) مع نسبة اتفاق بلغت (٨٨,٦٧%) وانحراف معياري بلغ (٠,٥٨١٥٥)، يليه السؤال الخامس "التنسيق المستمر بين الجهود المهنية والأكاديمية لإعداد كوادر محاسبية قادرة على المشاركة في عملية تصميم وتطوير ن. م. م." بمتوسط بلغ (٤,٣٣٣٣) وهو أكبر من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي (٣) بمقدار (١,٣٣٣٣) مع نسبة اتفاق بلغت (٨٦,٦٧%) وانحراف معياري بلغ (٠,٥٤٠٤٩) في حين كان السؤال الرابع "وضع الأنظمة والمعايير والقواعد الملزمة لإدارات الوحدات الاقتصادية بإشراك المحاسبين العاملين لديها في عملية تصميم وتطوير ن. م. م." في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (٤,١٧٧٨) وهو أكبر من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي (٣) بمقدار (١,١٧٧٨) مع نسبة اتفاق بلغت (٨٣,٥٦%) وانحراف معياري بمقدار (٠,٦٤٦١٣)، في حين تراوحت بقية الفقرات بمتوسط ودرجة اتفاق مختلفة.

**المتغير الوسيط: أهمية مشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية:** تفترض الدراسة وجود أهمية لمشاركة المحاسبين في مراحل تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية (ن. م. م.) في الوحدات الاقتصادية لما يتمتع به المحاسبين من قدرة على ما يلي من الفقرات العشر التي تمثل المتغير الوسيط ولخصت حسب قيمة مستوى الإتفاق (الوسط الحسابي) فضلاً عن درجة الإتفاق كما هو موضح في الجدول رقم (٥):

الجدول (٥): قياس المتغير الوسيط (أهمية مشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية)

ت	الفقرات	الوسط	نسبة الإتياف	الانحراف المعياري
B1	توفير الملاءمة في النظام من الناحية العملية والاقتصادية والتوقيت الملائم.	٤,٣٥٥٦	٨٧,١١	٠,٥٨٦٥٧
B2	اكتشاف حالات الاحتيال والخطأ وتصميم وتطوير الإجراءات الرادعة والممانعة.	٤,٣٥٥٦	٨٧,١١	٠,٦٤١٤٧
B3	تحديد أثر تطبيق الأنظمة والتشريعات القانونية ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية ونشاطها.	٤,٣٠٠٠	٨٦,٠٠	٠,٧٧٠٩٦
B10	متابعة عمل النظم المستخدمة وتقويمها أو تعديلها واقتراح النظم البديلة مع تحديد نوعية التجهيزات والمواد اللازمة لعملها.	٤,٢٤٤٤	٨٤,٨٩	٠,٦٥٨٧٥
B7	تحديد الإدارات والأفراد المسؤولين عن القيام بالأنشطة والعمليات وتحديد الإمكانيات والموارد المستخدمة من قبلهم.	٤,٢٣٣٣	٨٤,٦٧	٠,٦٧١٢٤
B6	توفير معلومات تتوافق وتتلاءم مع معايير أو مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لضمان تلبية متطلبات المستخدمين المختلفين من المعلومات.	٤,٢٣٣٣	٨٤,٦٧	٠,٦٣٦٨٨
B8	زيادة كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية وتكاملها من خلال التحديد الدقيق لتدفق البيانات وتشغيلها خلال مراحل النظام	٤,٢٣٣٣	٨٤,٦٧	٠,٦٣٦٨٨
B5	التقييم الأفضل لأداء الأقسام والفروع وتصميم وتطوير النظم الملاءمة لتحقيق التكامل بين أداء ونشاط هذه الأقسام والفروع.	٤,١٨٨٩	٨٣,٧٨	٠,٧٠١٤٣
B4	تحقيق التوافق بين النظام وبين إمكانيات وأهداف الوحدة الاقتصادية وظروفها والعوامل المحيطة بها وإمكانياتها المادية والتقنية.	٤,١٥٥٦	٨٣,١١	٠,٥٥٩١١
B9	التأكد من تحقيق النظم لشروط الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول الوحدة الاقتصادية وأموالها.	٤,١٤٤٤	٨٢,٨٩	٠,٦٢٨٢٠
	المتوسط العام	٤,٢٤٤٤	٨٤,٨٩	٠,٦٤٩١

المصدر اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي.

الجدول رقم (٥) يبين أن المتوسط العام للمتغير الوسيط (أهمية مشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية) بلغ (٤,٢٤٤٤) وهو أكبر من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي (٣) بمقدار (١,٢٤٤٤) مما يدل على اتفاق العينة المبحوثة مع اختيار (اتفق) مع نسبة اتفاق بلغت (٨٤,٨٩٪) وانحراف معياري محدود بلغ (٠,٦٤٩١) يدل على تقارب آراء العينة المبحوثة وعدم تشتتها حول فقرات قياس المتغير الوسيط. وحصل السؤال

الأول "توفير الملاءمة في النظام من الناحية العملية والاقتصادية والتوقيت الملائم" والسؤال الثاني "اكتشاف حالات الاحتيال والخطأ وتصميم وتطوير الإجراءات الرادعة والممانعة" على أكبر متوسط بلغ (٤,٣٥٥٦) وهو أكبر من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي (٣) بمقدار (١,٣٥٥٦) مع نسبة إتفاق بلغت (٨٧,١١٪) وانحراف معياري بلغ (٠,٥٨٦٥٧) و(٠,٦٤١٤٧) على التوالي، يليه السؤال الثالث "تحديد أثر تطبيق الأنظمة والتشريعات القانونية ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية ونشاطها" بمتوسط بلغ (٤,٣٠٠٠) وهو أكبر من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي (٣) بمقدار (١,٣٠٠٠) مع نسبة إتفاق بلغت (٨٦٪) وانحراف معياري بلغ (٠,٧٧٠٩٦) في حين كان السؤال التاسع "التأكد من تحقيق النظم لشروط الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول الوحدة الاقتصادية وأموالها" في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (٤,١٤٤٤) وهو أكبر من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي (٣) بمقدار (١,١٤٤٤) مع نسبة إتفاق بلغت (٨٢,٨٩٪) وانحراف معياري بمقدار (٠,٦٢٨٢٠)، في حين تراوحت بقية الفقرات بمتوسط ودرجة إتفاق مختلفة.

**المتغير التابع: تحسين الأداء المالي للوحدات الاقتصادية:** تفترض الدراسة أن لمشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية (ن. م. م.) انعكاسه (أثره) في تحسين الأداء المالي للوحدات الاقتصادية وذلك من خلال (١٣) فقرة تمثل المتغير التابع والتي لخصت حسب قيمة مستوى الإتفاق (الوسط الحسابي) فضلاً عن درجة الإتفاق كما هو موضح في الجدول رقم (٦):

الجدول (٦): قياس المتغير التابع (تحسين الأداء المالي للوحدات الاقتصادية)

ت	الفقرات	الوسط	درجة الإتفاق	الانحراف المعياري
C1	ترشيد قرارات إدارة الوحدة الاقتصادية الاستراتيجية المتعلقة بالتمويل والاقتراض والاستثمار وتحديد تكاليف وأسعار الخدمات.	٤,٣٤٤٤	٨٦,٨٩	٠,٦٠٢٦٤
C3	توفير المعلومات الملائمة لتقييم أداء الأقسام والفروع داخل الوحدة الاقتصادية وتنسيق العمليات بين المستويات الإدارية المختلفة.	٤,٣١١١	٨٦,٢٢	٠,٥٥٣٧٣
C9	توفير المعلومات اللازمة للرقابة على الأصول وحمايتها وتحسين هيكل الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية.	٤,٣١١١	٨٦,٢٢	٠,٦٢٩٦٩
C5	منع حدوث الأخطاء والاحتيال والتلاعب وتقليل نسب الضياع في الموارد والوقت الذي يؤثر على الأداء المالي للوحدة الاقتصادية.	٤,٣٠٠٠	٨٦,٠٠	٠,٦٠٨٠٠
C10	قياس رضا العملاء عن الخدمات المقدمة من قبل الوحدة الاقتصادية.	٤,٢٦٦٧	٨٥,٣٣	٠,٦١٤٤٣
C6	زيادة القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية والأرباح المستقبلية للوحدة الاقتصادية وتوقعات وتوجهات الإيرادات.	٤,٢٤٤٤	٨٤,٨٩	٠,٦٥٨٧٥
C12	تحسين جودة الخدمات والأداء بالمقارنة مع المنافسين.	٤,٢١١١	٨٤,٢٢	٠,٦٩٥٠٠
C2	توفير أسس تحليل إشارات التحذير المبكر والمحافظة على استمرارية الوحدة الاقتصادية.	٤,٢١١١	٨٤,٢٢	٠,٥٩٠٠٨

ت	الفقرات	الوسط	درجة الإتفاق	الانحراف المعياري
C4	استفادة الوحدة الاقتصادية القصوى من بيئتها (استغلال الفرص ونقاط القوة وتلافي نواحي القصور والضعف والتهديدات).	٤,٢٠٠٠	٨٤,٠٠	٠,٥٨٤٤٤
C7	الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة للوحدة الاقتصادية وبما يتلاءم مع تحقيق الأهداف العامة للوحدة.	٤,٢٠٠٠	٨٤,٠٠	٠,٦٧٣٧٥
C11	فتح الأسواق الجديدة وزيادة عدد الخدمات وانواعها.	٤,١٨٨٩	٨٣,٧٨	٠,٦٥١٦١
C13	سرعة الاستجابة لمتطلبات العملاء وتأدية الخدمات في الوقت المحدد.	٤,١٨٨٩	٨٣,٧٨	٠,٦٣٤١٣
C8	توفير الأسس المناسبة للتخطيط والرقابة الإدارية والقدرة على تخفيض المخاطرة وعنصر عدم التأكد.	٤,١٤٤٤	٨٢,٨٩	٠,٦٩٦٠٧
	المتوسط العام	٤,٢٤٠٢	٨٤,٨٠	٠,٦٣٠٢

المصدر اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي الجدول رقم (٦) يبين أن المتوسط العام للمتغير التابع (جودة التقارير المالية) بلغ (٤,٢٤٠٢) وهو أكبر من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي (٣) بمقدار (١,٢٤٠٢) مما يدل على اتفاق العينة المبحوثة مع اختيار (أفق) مع نسبة اتفاق بلغت (٨٤,٨٪) وانحراف معياري محدود بلغ (٠,٦٣٠٢) يدل على تقارب آراء العينة المبحوثة وعدم تشتتها حول فقرات قياس المتغير التابع. وحصل السؤال الأول "ترشيد قرارات إدارة الوحدة الاقتصادية الاستراتيجية المتعلقة بالتمويل والاقتراض والاستثمار وتحديد تكاليف وأسعار الخدمات" على أكبر متوسط بلغ (٤,٣٤٤٤) وهو وهو أكبر من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي (٣) بمقدار (١,٣٤٤٤) مع نسبة إتفاق بلغت (٨٦,٨٩٪) وانحراف معياري بلغ (٠,٦٠٢٦٤)، يليه السؤال الثالث "توفير المعلومات الملائمة لتقييم أداء الأقسام والفروع داخل الوحدة الاقتصادية وتنسيق العمليات بين المستويات الإدارية المختلفة" بمتوسط بلغ (٤,٣١١١) وهو أكبر من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي (٣) بمقدار (١,٣١١١) مع نسبة اتفاق بلغت (٨٦,٢٢٪) وانحراف معياري بلغ (٠,٥٥٣٧٣) في حين كان السؤال الثامن "توفير الأسس المناسبة للتخطيط والرقابة الإدارية والقدرة على تخفيض المخاطرة وعنصر عدم التأكد" في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (٤,١٤٤٤) وهو أكبر من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي (٣) بمقدار (١,١٤٤٤) مع نسبة اتفاق بلغت (٨٢,٨٩٪) وانحراف معياري بمقدار (٠,٦٩٦٠٧)، في حين تراوحت بقية الفقرات بمتوسط ودرجة اتفاق مختلفة.

سادساً. فرضيات الدراسة: تناولت الاستبانة اختبار الفرضيات الآتية:

**الفرضية الأولى:**

**فرضية العدم:** لا يوجد اتفاق حول فقرات المتغير المستقل (الدعم المقدم من قبل الجهات الحكومية والمنظمات والهيئات المهنية).

**الفرضية البديلة:** يوجد اتفاق حول فقرات المتغير المستقل (الدعم المقدم من قبل الجهات الحكومية والمنظمات والهيئات المهنية).

سيتم هنا اختبار وجود اتفاق حول فقرات المتغير المستقل (دعم الجهات الحكومية والمنظمات المهنية (المحاسبية)) من قبل أفراد العينة المبحوثة الذي تضمن (٧) فقرات بالاعتماد

على مدى اتفاهم مع فرضية الدراسة وبالتحديد اختبار متوسط العينة يساوي المتوسط الافتراضي (3) لإجابات المبحوثين ضد أكبر من المتوسط الافتراضي (3). وعلى هذا الأساس تم استخدام اختبار-t المعلمي (لأن بيانات المتغير المستقل لها توزيع طبيعي) ولخصت النتائج في الجدول الآتي:  
الجدول (7): (اختبار-t) لمتوسط إجابات المتغير المستقل

قيمة معدل الإختبار = 3							
المتغير المستقل	الوسط الحسابي	فرق الوسطين	متوسط الخطأ المعياري	t المحسوبة	t الجدولية	درجات الحرية	قيمة p
دعم الجهات الحكومية والمنظمات المهنية (المحاسبية)	4,2667	1,2667	0,0433	29,283	1,66	89	0,000

المصدر اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي.

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن متوسط إجابات الإتفاق مع فرضية وجود المتغير المستقل بلغت (4,2667) وهو أكبر من متوسط مقياس ليكرت الخماسي بمقدار (1,2667) في حين كانت (قيمة-p) تساوي (0,000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0,05) و(قيمة-t) المحسوبة بلغت (29,283) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى المعنوية (0,05) ودرجات حرية تساوي (89) التي بلغت (1,66) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود إدراك لدور العامل الأول من قبل الأفراد (عينة الدراسة) والتي تم اختبارها وإمكانية تعميم نتائجها على المجتمع ككل.  
الفرضية الثانية:

**فرضية العدم:** لا يوجد إدراك لأهمية مشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية.  
**الفرضية البديلة:** يوجد إدراك لأهمية مشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية.

سيتم هنا اختبار وجود اتفاق حول فقرات المتغير الوسيط (أهمية مشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية) من قبل أفراد العينة المبحوثة الذي تضمن (10) فقرات بالاعتماد على مدى اتفاهم مع فرضية الدراسة وبالتحديد اختبار متوسط العينة يساوي المتوسط الافتراضي (3) لإجابات المبحوثين ضد أكبر من المتوسط الافتراضي (3). وعلى هذا الأساس تم استخدام (إختبار-t) المعلمي (لأن بيانات المتغير الوسيط لها توزيع طبيعي) ولخصت النتائج في الجدول الآتي:

الجدول (8): (إختبار-t) لمتوسط إجابات المتغير الوسيط

قيمة معدل الإختبار = 3							
المتغير الوسيط	الوسط الحسابي	فرق الوسطين	متوسط الخطأ المعياري	t المحسوبة	t الجدولية	درجات الحرية	قيمة p
أهمية مشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية	4,2444	1,2444	0,0405	30,699	1,66	89	0,000

المصدر اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي

من خلال الجدول رقم (٨) نلاحظ أن متوسط إجابات الإتفاق مع فرضية وجود المتغير الوسيط بلغت (٤,٢٤٤٤) وهو أكبر من متوسط مقياس ليكرت الخماسي بمقدار (١,٢٤٤٤) في حين كانت (قيمة-p) تساوي (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) وقيمة-t المحسوبة بلغت (٣٠,٦٩٩) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى المعنوية (٠,٠٥) ودرجات حرية تساوي (٨٩) التي بلغت (١,٦٦) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود إدراك لأهمية مشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية من قبل الأفراد (عينة الدراسة) والتي تم اختبارها وإمكانية تعميم نتائجها على المجتمع ككل.

**الفرضية الثالثة:**

**فرضية العدم:** لا يوجد تأثير (وعلاقة) لدعم الجهات الحكومية والمنظمات المهنية (المحاسبية) في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية.

**الفرضية البديلة:** يوجد تأثير (وعلاقة) لدعم الجهات الحكومية والمنظمات المهنية (المحاسبية) في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية.

دعم الجهات الحكومية والمنظمات المهنية (المحاسبية) تمثل المتغير المستقل في حين تمثل مشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية المتغير الوسيط وعلى هذا الأساس سيتم اختبار الفرضية من خلال تقدير أنموذج الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) ومعامل التحديد ومعامل ارتباط بيرسون واختباراتهم تحت مستوى المعنوية (٠,٠٥). ولخصت النتائج في الجدول رقم (٩) وكالاتي:

الجدول (٩): أنموذج تأثير (وعلاقة) دعم الجهات الحكومية والمنظمات المهنية (المحاسبية) على مشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية

متغير الوسيط	معاملات الانحدار	قيم-t	قيمة-p	F	قيمة-p	الارتباط	R <sup>2</sup>
القيمة الثابتة	١,٣٩٢	٤,٦٤٠	٠,٠٠٠	٩١,١٧٠	٠,٠٠٠	٠,٧١٣	٠,٥٠٩
ميل الانحدار	٠,٦٦٨	٩,٥٤٨	٠,٠٠٠				

المصدر اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي.

من خلال الجدول رقم (٩) نلاحظ أن الدعم المقدم من قبل الجهات الحكومية والمنظمات المهنية على دعم مشاركة المحاسبين تفسر (٩٠,٥٠٪) من التغيرات الحاصلة في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية، و(قيمة-t) الخاصة باختبار ميل الانحدار تساوي (٩,٥٤٨) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى المعنوية (٠,٠٥) ودرجات حرية (٨٩) التي تساوي (١,٩٩) وهذا ما تؤكد (قيمة-p) التي تساوي (صفر) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) مما يدل على معنويتها وأهمية وجود الدعم المقدم من قبل الجهات الحكومية والمنظمات المهنية على دعم مشاركة المحاسبين في الأنموذج المقدر، كما نلاحظ أن (قيمة-F) المحسوبة تساوي (٩١,١٧٠) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجات حرية (١ و ٨٨) التي بلغت (٤,٠٦) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم للبيانات وهذا ما تؤكد (قيمة-p) التي تساوي (صفر) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) لذلك سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تأثير للدعم المقدم من قبل الجهات الحكومية والمنظمات المهنية على دعم مشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية، والتي

تم اختبارها وتعميم نتائجها على مجتمع الدراسة ككل مع وجود ارتباط خطي إيجابي معنوي مقداره (٧١,٣٪).

#### الفرضية الرابعة:

**فرضية العدم:** لا يوجد تأثير (وعلاقة) لمشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية على تحسين الأداء المالي للوحدات الاقتصادية.

**الفرضية البديلة:** يوجد تأثير (وعلاقة) لمشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية على تحسين الأداء المالي للوحدات الاقتصادية.

مشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية يمثل المتغير الوسيط في حين يمثل تحسين الأداء المالي للوحدات الاقتصادية المتغير التابع وعلى هذا الأساس سيتم اختبار الفرضية من خلال تقدير أنموذج الانحدار الخطي البسيط ومعامل التحديد ومعامل ارتباط بيرسون واختباراتهم تحت مستوى المعنوية (٠,٠٥). ولخصت النتائج في الجدول رقم (١٠):

الجدول (١٠): أنموذج تأثير (وعلاقة) مشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للوحدات الاقتصادية

متغير الوسيط	معاملات الإنحدار	قيم-t	قيمة-p	F	قيمة-p	الارتباط	R <sup>2</sup>
القيمة الثابتة	٠,٩٣١	٣,٦٤٤	٠,٠٠٠	١٦٩,١٧	٠,٠٠٠	٠,٨١١	٠,٦٥٨
ميل الانحدار	٠,٧٨٠	١٣,٠٠٧	٠,٠٠٠				

المصدر اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي.

من خلال الجدول رقم (١٠) نلاحظ أن مشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات تفسر ٦٥,٨٪ من التغيرات الحاصلة في تحسين الأداء المالي للوحدات الاقتصادية، و(قيمة-t) الخاصة باختبار ميل الانحدار تساوي (١٣,٠٠٧) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى المعنوية (٠,٠٥) ودرجات حرية (٨٩) التي تساوي (١,٩٩) وهذا ما تؤكد (قيمة-p) التي تساوي (صفر) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) مما يدل على معنويتها واهمية وجود متغير مشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات في الأنموذج المقدر، كما نلاحظ أن (قيمة-F) المحسوبة تساوي (١٦٩,١٧) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجات حرية (١ و ٨٨) التي بلغت (٤,٠٦) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم للبيانات وهذا ما تؤكد (قيمة-p) التي تساوي (صفر) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) لذلك سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تأثير لمشاركة المحاسبين في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للوحدات الاقتصادية، والتي تم اختبارها وتعميم نتائجها على مجتمع الدراسة ككل مع وجود ارتباط خطي إيجابي معنوي مقداره (٨١,١٪).

#### المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. **الاستنتاجات:** من خلال التعريف بمتغيرات الدراسة في جانبها النظري، وبعد أن تم وصف تلك المتغيرات واختبار فرضيات الدراسة في الجانب العملي التحليلي منها فلقد توصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية:

١. هناك عدد من المحددات أو المعوقات التي تقف حائلاً أمام إمكانية مشاركة المحاسبين في مراحل عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية في البيئة المحلية والمرتبطة بشكل أساسي بمجال ضعف الدعم المقدم من قبل الجهات الحكومية والمنظمات والهيئات المهنية الراعية لمهنة المحاسبة، ومن أهم هذه المحددات ما يأتي:
  - أ. غياب القوانين أو الأنظمة أو المعايير المنظمة لمشاركة المحاسبين في مراحل عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية.
  - ب. غياب الجهة (أو الجهات) المشرفة على عملية مشاركة المحاسبين في هذه المراحل.
  - ج. غياب دور الجهات الراعية لمهنة المحاسبة والمتعلقة بإقامة البرامج التعليمية والدورات التدريبية للمحاسبين العاملين في الوحدات الاقتصادية في القطاع الحكومي والخاص.
  - د. ضعف التنسيق بين وحدات القطاع الحكومي والقطاع الخاص فيما يتعلق بالاستفادة من الخبرات المتوفرة لدى الطرفين.
٢. يمكن للجهات الحكومية والمنظمات المهنية الراعية لمهنة المحاسبة (في البيئة المحلية) القيام بدورها في دعم مشاركة المحاسبين في المراحل المختلفة لعملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية من خلال قيامها بالآتي: (بحسب آراء الأفراد عينة الدراسة)
  - أ. تنظيم الدورات التأهيلية للمحاسبين في مجال استخدام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات كأداة لعمل نظام المعلومات المحاسبية.
  - ب. التنسيق المستمر بين الجهود المهنية والأكاديمية لإعداد كوادر محاسبية قادرة على المشاركة في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية.
  - ج. وضع الأنظمة والمعايير والقواعد التي توضح مدى ونطاق مشاركة المحاسبين في مراحل عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية.
  - د. التنسيق المستمر بين الجهود المهنية والأكاديمية لتشخيص المشاكل التي يمكن أن يواجهها المحاسبون أثناء مراحل عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية واقتراح الحلول العلمية والعملية لمعالجتها أو الحد منها.
  - هـ. إعادة صياغة شروط التأهيل العلمي والعملية للمحاسبين المهنيين بما يؤهلهم للحصول على شهادات متخصصة في مجال تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية.
  - و. وضع الأنظمة والمعايير والقواعد التي تحدد حقوق وواجبات كل الأطراف ذات العلاقة والمتأثرة بنتائج عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية.
  - ز. وضع الأنظمة والمعايير والقواعد الملزمة لإدارات الوحدات الاقتصادية بإشراك المحاسبين العاملين لديها في عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية.
٣. تعد مشاركة المحاسبين في مراحل عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية من العوامل المهمة لنجاح عمل النظام، وذلك لما يتمتع به المحاسبون من قدرة على الآتي: (بحسب آراء الأفراد عينة الدراسة)
  - أ. توفير الملاءمة في النظام من الناحية العملية والاقتصادية والتوقيت الملائم.
  - ب. اكتشاف حالات الاحتيال والخطأ وتصميم وتطوير الإجراءات الرادعة والممانعة لهذه الحالات.
  - ج. تحديد أثر تطبيق الأنظمة والتشريعات القانونية ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية ونشاطها.

- د. متابعة عمل النظم المستخدمة وتقويمها أو تعديلها واقتراح النظم البديلة مع تحديد نوعية التجهيزات والمواد اللازمة لعملها.
- هـ. تحديد الإدارات والأفراد المسؤولين عن القيام بالأنشطة والعمليات وتحديد الإمكانيات والموارد المستخدمة من قبلهم
- و. توفير معلومات تتوافق وتتلاءم مع معايير أو مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لضمان تلبية متطلبات المستخدمين المختلفين من المعلومات.
- ز. زيادة كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية وتكاملها من خلال التحديد الدقيق لتدفق البيانات وتشغيلها خلال مراحل النظام.
- ح. التقييم الأفضل لأداء الأقسام والفروع وتصميم وتطوير النظم الملائمة لتحقيق التكامل بين أداء ونشاط هذه الأقسام والفروع.
- ط. تحقيق التوافق بين النظام وبين إمكانيات وأهداف الوحدة الاقتصادية وظروفها والعوامل المحيطة بها وإمكانياتها المادية والتقنية.
- ي. التأكد من تحقيق النظام لشروط الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول الوحدة الاقتصادية وأموالها.
٤. تنعكس (تؤثر) مشاركة المحاسبين في المراحل المختلفة لعملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية على (تحسين) الأداء المالي للوحدات الاقتصادية وذلك من خلال: (بحسب آراء الأفراد عينة الدراسة)
- أ. ترشيح قرارات إدارة الوحدة الاقتصادية الاستراتيجية المتعلقة بالتمويل والاقتراض والاستثمار وتحديد تكاليف وأسعار الخدمات.
- ب. توفير المعلومات الملائمة لتقييم أداء الأقسام والفروع داخل الوحدة الاقتصادية وتنسيق العمليات بين المستويات الإدارية المختلفة.
- ج. توفير المعلومات اللازمة للرقابة على الأصول وحمايتها وتحسين هيكل الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية.
- د. منع حدوث الأخطاء والاحتيال والتلاعب وتقليل نسب الضياع في الموارد والوقت الذي يؤثر على الأداء المالي للوحدة الاقتصادية.
- هـ. تعزيز المزايا التنافسية للوحدة الاقتصادية من خلال توفير المعلومات التي تمكن الإدارة من قياس رضا العملاء عن الخدمات المقدمة من قبل الوحدة الاقتصادية.
- و. زيادة القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية والأرباح المستقبلية للوحدة الاقتصادية وتوقعات وتوجهات الإيرادات.
- ز. تعزيز المزايا التنافسية للوحدة الاقتصادية من خلال توفير المعلومات التي تمكن إدارة الوحدة من تحسين جودة الخدمات والأداء بالمقارنة مع المنافسين.
- ح. توفير أسس تحليل إشارات التحذير المبكر والمحافظة على استمرارية الوحدة الاقتصادية.
- ط. الاستفادة من الوحدة الاقتصادية القصوى من بيئتها (استغلال الفرص ونقاط القوة وتلافي نواحي القصور والضعف والتهديدات).
- ي. الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة للوحدة الاقتصادية وبما يتلاءم مع تحقيق الأهداف العامة للوحدة.

ك. تعزيز المزايا التنافسية للوحدة الاقتصادية من خلال توفير المعلومات التي تمكن إدارة الوحدة من اتخاذ القرارات الخاصة بفتح الأسواق الجديدة وزيادة عدد الخدمات وأنواعها.  
 ل. تعزيز المزايا التنافسية للوحدة الاقتصادية من خلال توفير المعلومات التي تمكن إدارة الوحدة من سرعة الاستجابة لمتطلبات العملاء وتأدية الخدمات في الوقت المحدد.  
 م. توفير الأسس المناسبة للتخطيط والرقابة الإدارية والقدرة على تخفيض المخاطرة وعنصر عدم التأكد.

**ثانياً. التوصيات:** يمكن ومن خلال ما تم التوصل إليه من استنتاجات التوصية بالآتي:

١. توجيه عناية الجهات الحكومية والمنظمات المهنية الراعية لمهنة المحاسبة في الإقليم إلى ضرورة إصدار النشرات والتعليمات التي تؤكد على إدارات الشركات الخاصة بأهمية إشراك المحاسبين العاملين في هذه الشركات في مراحل عملية تصميم وتطوير نظم المعلومات المحاسبية على اعتبار ما للمحاسبين من أهمية سواء كمعدين أو مستخدمين أو مراجعين أو محللين لهذه النظم.
٢. ضرورة قيام الجهات الحكومية والمنظمات المهنية الراعية لمهنة المحاسبة في الإقليم بإصدار المعايير والتشريعات التي توضح الإطار العام الذي يمكن في حدوده للمحاسبين من المشاركة في عملية تصميم وتطوير نظم المعلومات المحاسبية فضلاً عن تحديد الحقوق والواجبات المحددة لمستويات الأطراف المختلفة المتأثرة بهذه العملية.
٣. توجيه عناية الجهات الحكومية والمنظمات المهنية الراعية لمهنة المحاسبة في العراق عامة والإقليم خاصة إلى ضرورة التنسيق مع الاتحادات والمنظمات العالمية بما يساهم في خلق كوادر محاسبية متطورة قادرة على التعامل مع متغيرات العمل في البيئة العالمية المتسارعة التغيير من جانب ومحاولة تقليص الفجوة بين المستويات العلمية والفنية للمحاسبين المحليين وبين مستويات المحاسبين عالمياً.
٤. ضرورة تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والمنظمات المهنية الراعية لمهنة المحاسبة من جانب والجهات الأكاديمية من جانب آخر باتجاه:
  - أ. إجراء البحوث النظرية والتطبيقية المتعلقة بمجالات نظم المعلومات المحاسبية والمشاكل العملية المصاحبة لتصميم وتطوير هذه النظم واقتراح الحلول العلمية والعملية المناسبة لهذه المشاكل.
  - ب. تطوير المقررات الدراسية في أقسام المحاسبة المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية (اليديوية والمحوسبة).
  - ج. فتح الدورات وعقد المؤتمرات والحلقات النقاشية التي من شأنها تطوير قدرات المحاسبين المهنيين في مجالات تشغيل وتصميم وتطوير نظم المعلومات المحاسبية.
  - د. تهيئة الخلفية العلمية للمحاسبين بوضع البرامج التعليمية والتدريبية الملائمة التي يمكن من خلالها تأهيلهم لفهم الأساسيات المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية ضمن إطار علمي وعملي مناسبين.
  - هـ. إقامة ورش العمل التي يمكن من خلالها عمل المشاريع الجماعية بين الطلبة كفريق عمل يقوم بمشروعات تدريبية بما ينتج عنها من تنمية للقدرات والمهارات والمعارف.
  - و. عقد الندوات والمؤتمرات التي تساهم في مناقشة التطورات الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية والعلوم الأخرى ذات العلاقة.

## المصادر

## أولاً. المصادر العربية:

١. البحيصي عصام محمد، ومقداد، سعيد فتحي، ٢٠١٣، أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على تحسين الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق فلسطين لأوراق المالية" مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، ص ٢٩-٥٦ يونيو. [/http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical](http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical)
٢. ججاوي. طلال محمد علي والمسعودي. وحيد علي، ٢٠١٨، المحاسبة المالية "المتوسطة" على وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الطبعة الأولى، دار الكتب، كربلاء، العراق.
٣. حياة، بزقراري، ٢٠١١، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للحبوب - بسكرة -، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة.
٤. رومني مارشال وستينبارت بول ج.، ٢٠٠٩، نظم المعلومات المحاسبية، تعريب الحسيني قاسم إبراهيم، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٥. عبد العزيز، تغليسية، ٢٠١٦، دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي - دراسة حالة مؤسسة مطاحن البركة زربية الوادي - بسكرة -، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة.
٦. عبد الغفار. محمد رزق، ثابت. عادل حسيت، عبد الغفار. عماد سيد، كمال. محمود فاروق، ٢٠١٢، إعداد وتحليل التقارير المالية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.
٧. علي. سمية أمين، حسن. محمد عبد العظيم، رمضان. حمدي أحمد، محمود. سيف الإسلام، صيرة. مراد السيد، عبد الرحمن. محمد حسين، طنطاوي. سعاد موسى، ٢٠٢٢، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، جامعة القاهرة، مصر.
٨. عيسى سيروان كريم، وعبد الله جبار أحمد، وخليل أحمد محمد، ٢٠١٦، دور الجهات الحكومية والمنظمات المهنية في دعم التوسع بالخدمات المقدمة من قبل مراقبي الحسابات ضمن إطار البيئة المحلية، مجلة زانكو للعلوم الإنسانية، جامعة صلاح الدين/أربيل، المجلد ٢٠، العدد ٤.
٩. مأموني، عواطف، ٢٠١٩، دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين أداء الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين LA CAAR - ام البواقي-، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -، الجزائر.
١٠. المدوخ خيام محمد كامل، ٢٠١٣، واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتكنولوجي للمحاسبين في الشركات العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
١١. مقداد سعيد فتحي، ٢٠١٠، أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية على تحسين الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
١٢. موسى فتحي رمضان، ٢٠١٣، دور المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية الآلية - دراسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية للنفط، المجلة الجامعة، المجلد ١، العدد ١٥.

١٣. ناعسة محمد سليم، وخميس بشير أحمد، ٢٠٠٩، أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في نجاح تلك النظم، وأثر تطبيقها في الأداء المالي للشركات، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ٥، العدد ٢.

١٤. هلال. عبد الله عبد العزيز، بيومي. سعيد، سامي. محمد، ٢٠١٩، التحليل المالي للقوائم المالية وتقييم الأداء، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.

١٥. ياسين سمير طه، ٢٠١٢، التوسع في خدمات مراقب الحسابات وانعكاساتها على التغيير الإستراتيجي للمهنة: دراسة ميدانية في العراق، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

#### ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. AL-Bawab, Atef Aqeel, 2017, The Role of Accounting Information Systems (A.I.S.) in the Raising the Performance of the Financial Management in the Jordanian Private Hospitals, Accounting Department Irbid National University, International Review of Management and Business Research, Vol. 6 Issue.4
2. Anggraeni, Annisa Fitri and Winarningsih, Srihadi 2021, The effects of accounting information system quality on financial performance, Padjajaran University;Lecturer, Universitas Winaya Mukti, Indonesia
3. Ayabei, Wilson, 2017, Effect of Accounting Information System on Financial Performance in Bungoma County Government-Kenya, Kibabii University, Kenya Posted [www.grin.com/document/934782](http://www.grin.com/document/934782)
4. Elsharif Tarek Abdelhafid, 2018, The Impact of Accountants Participation in Development for Computerized Accounting Information Systems on the Success of these System's performance, open Access Library Journal, Vol. 5
5. Kanakriyah R., 2017, The Impact of Accounting Information Systems on the Banks Success: Evidence from Jordan, Research Journal of Finance and Accounting, Vol. 8, No. 17.
6. Odero, Alphoncesire, 2014, The Effect of Accounting Information System Quality on Financial Performance of SMES in Nairobi County.
7. Aresearch Project Report Submitted in Partial Fulfillment of The Requirements of the Award of the Degree of Masters of Business Administration of the University of Nairobi School of Business
8. Okab Reem & Al-Oqool Mohammed Ali, 2014, The Role of Accountants in E-accounting Information System's Lifecycle at the Jordanian Banking Sector, International Journal of Business and Social Science, Vol. 5, No. 4.
9. Saeidi Hadi, Prasad G. V. B., Saremi Hamid. 2015, The Role of Accounting in Relation to Accounting Information Systems and Deference Between Users of AIS and Users of Accounting, Bulletin of Environment, Pharmacology and Life Sciences, Vol. 4 (11), pp. 115-123.